

يمتنع تبعاً للام فلان يمتنع اذا افرده **او في خلاف بيعه**  
 وهبته لعدم التفرغ على التسليم وانما يعرف قيام الحمل  
 وقت الاعتناق اذا ولدته لا قبل من ستة اشهر من ذلك  
 الوقت وان ولدته لاكثر من ستة اشهر من ذلك الوقت  
 لم يمتنع لعدم اليقين بوجوده في بطنها وقت الاعتناق  
 الا ان تكون معلقة عن طلاق او وفاة قتله لا قبل من سنتين  
 من وقت الفراق وان كان لاكثر من ستة اشهر من وقت  
 الاعتناق فحينئذ يمتنع لانه كان موجودا حين اعتقه  
 الا ترى انه يثبت نسبه منه ومن صهرته وجوده عنده  
**والولد يتبع الام في الملك** فان ملكها شره او هبته  
 او نحوها ملك حملها ايضا لرجحان جانبها **والحرية** فان حرر  
 وهي حامل يتبعها الحمل كما ذكرنا ورق فان اسر امرأة من  
 دار الحرب واخرجها ملكها وولدها رق مثلها **والتدبير**  
 فان دبر ائمة يتبعها حملها في التدبير **والاستيلاء**  
 فان زوج ام ولد من رجل يكون الولد في حكمه فاذا مات  
 المولى يمتنعان من جميع المال ثم ان تزوج ام الولد انما  
 يصح اذا المملوك حامل فان كانت حاملا فالتكاح باطل  
 للزوج الجمع بين الفراسين **والكتابة** فان كانت امته  
 يتبعها حملها في الكتابة وذلك لانه قبل الانفصال كوضو  
 من اعضائها حسا وحكم حتى يتفكك بعد انما وينقل  
 باقتنالها وكذلك يمتنع بجانب الام في ابيها حق اذ اولد

بين

بين اللوحشي والاهلي وبين الماكول وغيره يتوكل اذا كانت  
 امه توكل ويتجوز الاضحية به اذا كانت امه ما تجوز الاضحية  
 بها والحاصل ان الولد يتبع الام فيما ذكرناه ويتبع الاب  
 في النسب لانه للتفريق والام لاقتسامه ويتبع خير  
 الابوين في الدين **وولد الام من سيد هاجر** هذا يستثنى  
 من الحكم المذكور لان ولد الام من سيدها مخلوق من نايه  
 فيعتق عليه ولا يعارضه ماء الامة لانه مملوك له بخلاف  
 امه الفرية لان ماء هاملك لسيدها والزواج قد رضى  
 به لعله بخلاف ولد المغرور لان الولد لم يرض به فلهذا  
 قلنا علق حر في حقه فلا يتبعها الولد والله اعلم هذا  
**باب** في بيان حكم العبد الذي يمتنع  
**بعضه** هل يقتصر عليه او يمتنع كله من اعتق بعض  
**عنده** بان اعتق ربه او ثلثه او نصفه لم يمتنع كله  
 عند المحجوب وقال يمتنع كله واصله ان الاعتناق يوجب  
 زوال الملك عنه وهو متجز وعندهما يوجب زوال الرق  
 وهو غير متجز ولما نفس الاعتناق او العتق فلا يتجزى  
 بالاجماع لان ذات القول وهو العلة وحكمه وهو تزول  
 الحرية فيه لا يتصور فيه التجزى وكذا الرق لا يتجزى بالاجماع  
 لانه ضعف حكم الحرية قوة حكمه فلا يتصور اجتماعهما  
 في شخص واحد فاذا ثبت هذا فابوجهيفة اعترج جانب  
 الرق فحده كله رقيقا على ما كان وقال زال ملكه عن البعض

Copyright © King Saud University